مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 11 مارس 2024

وزير المالية: نستهدف تخفيض الدين المحلي لأقل من 80% خلال 3 سنوات

(اقتصاد . شبكة رصد)

قال وزير المالية محمد معيط أنه وفقا لتعديلات قانون المالية العامة الموحد، سيتم سنويا تحديد سقف لدين أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية، ولا يمكن تجاوزه إلا بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب؛ حيث تستهدف الدولة بدء تخفيض نسبة الدين للناتج المحلي لأقل من 80% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

أشار الوزير حسب صحف محلية، إلى أن تعديلات قانون المالية العامة الموحد تتضمن تطبيق موازنة الأبواب والبنود، مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال ٤ سنوات على الأكثر من الآن.

وأوضح الوزير، أن الحكومة تتبنى إطارا أقل وتيرة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية العامة، وسيتم وضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة، يشمل كل المشروعات الاستثمارية لأجهزة الموازنة العامة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية والكيانات الأخرى المملوكة للدولة.

العاملون المؤقتون في الصحف الحكومية يناشدون السيسي تعيينهم

(صحافة . العربي الجديد)

وجّه الصحافيون المصريون المؤقتون في الجرائد القومية، الأحد، مناشدة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقّع عليها عشرات منهم من أجل "النظر إليهم بعين الرحمة من الرئيس بعدما تجاهلهم المسؤولون في مؤسساتهم والهيئة الوطنية للصحافة على مدار أكثر من 10 سنوات"، بحسب نص الرسالة.

وجاء ذلك ضمن الخطوات التصعيدية التي سبق أن أعلنها الصحافيون الأسبوع الماضي، خلال اجتماعهم مع نقيب الصحافة المصرية، خالد البلشي.

وقال الصحافيون في مناشدتهم للرئيس السيسي: "بداية نثمن جهودكم في كل ما حقّقتموه من إنجازات من أجل رفعة الوطن والنهوض بالدولة المصرية، وكذلك مشاعركم النبيلة تجاه معاناة الشعب المصري، وآخرها حزمة القرارات التي اتخذتموها من أجل تخفيف المعاناة عنه، وإصراركم على النهوض بالشباب ومد يد العون لهم... لذا نحن شباب الصحافيين نتحدث إليكم حديث الابن لأبيه، لنطرح عليكم أزمتنا التي بدأت منذ أكثر من عقد من الزمان ومن قبل تولي سيادتكم المسؤولية، والمستمرة حتى الآن".

وأضاف الصحافيون: "التحقنا بالصحف القومية عقب تخرجنا من الجامعات متدرّبين على أمل تعيينات بعد شهور قليلة، بعد ما أثبتنا كفاءتنا بتلك المؤسسات، وفوجئنا بوعود وإشادات براقة دون وفاء، حتى مر العمر، وضاقت بنا السبل، ولجأنا إلى الجميع دون جدوى، فلجأنا إليكم بعدما أغلقت جميع الأبواب أمامنا، ولم ينصت لنا أحد، وكلنا أمل ويقين بأن الأب لن يترك أولاده، بعد أن أفنوا زهرة شبابهم في المؤسسات القومية، دون تعيين أو أجور عادلة".

واختتموا مناشدتهم بقولهم: "لجأنا إليكم، لإصدار قرار بتعيين جميع المؤقتين في المؤسسات القومية، حتى تستقر أنفسنا، وترتفع معنوياتنا بعدما أصابنا اليأس والإحباط، لأننا نقوم بعملنا على أكمل وجه، دون الحصول على أبسط حقوقنا".

وكان عشرات الصحافيين المؤقتين العاملين في الصحف القومية المصرية، قد أعلنوا، في فبراير/ شباط الماضي، عدة خطوات تصاعدية من أجل المطالبة بتعيينهم، بدأت بتنظيم وقفة أمام نقابة الصحافيين، والهيئة الوطنية للصحافة، بعد أن قضى غالبيتهم أكثر من 14 عاماً في العمل بمؤسساتهم الصحافية، دون تعيين، على الرغم من إعلان الحكومة فتح باب التعيينات في عدد من الوظائف بالجهاز الحكومي.

وتعهد الصحافيون آنذاك بتنظيم العديد من الفعاليات خلال الفترة المقبلة، والتصعيد ضد قرار وقف التعيينات في مؤسساتهم، حتى تعيينهم وحصولهم على حقوقهم.

ولفت الصحافيون إلى أنّ رواتبهم هزيلة، تتراوح بين ألف وألفي جنيه مصري (من 20 إلى 40 دولاراً أميركياً بالسعر الرسمي المتداول في مصر)، من دون أن تطبق عليهم قرارات الرئيس بتطبيق الحد الأدنى للأجور للعاملين في الأجهزة الحكومية، في ظل الظروف المعيشية الصعبة حالياً.

وتدير الدولة الصحف القومية وتمولها وتعيّن رؤساء تحريرها، وهي تعبر عن رأي الحكومة وسياستها، وأهمها مؤسسة الأهرام التي تُصدر صحيفتين يوميتين هما "الأهرام" و"الأهرام المسائي"، و15 صحيفة ومجلة شهرية وأسبوعية. إضافةً إلى مطبوعتي "الأهرام إبدو" و"ويكلي" باللغة الإنكليزية.

كذلك، يتبع مؤسسة الأخبار صحيفة الأخبار اليومية وأسبوعية أخبار اليوم، ونحو 9 إصدارات أسبوعية وشهرية. كما تصدر عن "دار التحرير" صحيفتا الجمهورية والمساء، بجانب مطبوعات أسبوعية وشهرية وأجنبية مثل "إيجيبشيان جازيت" و"لو بروجريه إيجيبسبان".

البرلمان يوافق على زيادة أسعار لوحات السيارات إلى 600 جنيه

(اقتصاد . شبكة رصد)

قرر مجلس النواب مضاعفة رسوم لوحات السيارات من 115 جنيها إلى 600 جنيه سنويا، بالإضافة إلى فرض زيادة سنوية نسبتها 10٪ على هذه الرسوم بعد زيادتها.

جاء ذلك خلال موافق المجلس على 3 مشاريع قوانين مقدمة من الحكومة، بشأن تعديل قانون المرور رقم 66 لسنة 1973.

تضمن مشروع القانون الأول أحكاما لتعرفات السيارات المتروكة والمهملة، وتشكيل لجنة للتصرف في هذه المركبات لتنفيذ الإجراءات والتدابير لمرتكبي مخالفة إعاقة الحركة المرورية وشغل الطريق العام، وطرق رفعها من الطريق، وإيداعها في أماكن للإيواء تتبع وزارة الداخلية بدعوى الحفاظ عليها.

وينص مشروع القانون على إخطار مالك السيارة أو المسؤول عنها إلكترونياً لاستردادها، وإلزام ملاك هذه السيارات

بتوفيق أوضاعهم خلال ستين يوماً بحد أقصى من تاريخ العمل بالقانون. وفي حالة عدم توفيق الأوضاع يجري بيعها لصالح الحكومة، وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات الحكومية.

وينص المشروع الثاني على زيادة الحد الأقصى لرسوم تطوير اللوحات المعدنية للمركبات بما لا يجاوز مبلغ 600 جنيه سنوياً، بدلاً من 115 جنيهاً، مع السماح بزيادة هذه الرسوم بقرار من رئيس الوزراء بما لا يتجاوز نسبة 10٪ سنويا بما لا يجاوز 3 أضعاف المبلغ.

وأورد المشروع الثالث الأحكام الخاصة بالمركبات الخفيفة ذات الأربع عجلات، والمتخصصة في نقل الأشخاص بأجر على غرار التوك توك، وإخضاعها إلى جميع الضرائب والرسوم والمخالفات المقررة على سيارات الأجرة بالقانون.

اعتقال رئيس النيابة الإدارية بسبب تحقيقه مع لواء شرطة

(قانوني . العربي الجديد)

ألقت هيئة الرقابة الإدارية في مصر القبض على المستشار خالد محمد علي عبد السلام عيسى، الرئيس بالنيابة الإدارية، من داخل مبنى هيئة الرقابة الإدارية في مدينة 6 أكتوبر، بزعم تورطه في قضية فساد، ويُحقّق معه حالياً بشأنها.

وكشف مصدر قضائي بارز في هيئة النيابة الإدارية، لـ"العربي الجديد"، عن تفاصيل واقعة القبض على المستشار. ففي تمام العاشرة والنصف صباحاً، جاءت قوة من ضباط وعناصر هيئة الرقابة الإدارية إلى مقر هيئة النيابة الإدارية، وجرى التنسيق مع إدارة التفتيش القضائي بالنيابة الإدارية للتصريح بالدخول والقبض على المستشار.

أضاف المصدر أنه استُدعي المستشار المقبوض عليه من قبل إدارة التفتيش القضائي، بالإضافة إلى مستشار آخر يدعى محمد زهران، الرئيس بالنيابة الإدارية. ولدى حضور المستشار الأول، أُعد كمين له من ضباط الرقابة الإدارية وقُبِض عليه واقتيد إلى جهات التحقيق المختصة.

وأوضح المصدر أنه بالنسبة إلى المستشار الآخر، فلم يقبض عليه، وقد توجه إلى إدارة التفتيش القضائي بالنيابة الإدارية التي قامت بصرفه من دون تحقيقات وأخبرته أنه "غير مطلوب".

والمستشار المقبوض عليه هو نجل المستشار محمد علي عبد السلام عيسى، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة في مصر ورئيس القسم القضائي بمحافظة الغربية، وهو أحد الكوادر الرئيسية في الهيئة، وهناك خلافات بينه وبين رئيس هيئة النيابة الإدارية وبينهم دعاوى قضائية متبادلة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس التأديب في هيئة النيابة الإدارية سبق أن أصدر قراراً بتوقيع عقوبة اللوم التأديبية على المستشار المقبوض عليه في المحاكمة التأديبية التي عقدت له على خلفية استدعائه اللواء حسين الجندي، مساعد وزير الداخلية السابق وسكرتير عام محافظة الغربية الحالي، للتحقيق معه في إحدى القضايا التي تضمنت اتهامه بارتكاب مخالفات إدارية.

وكان رئيس هيئة النيابة الإدارية وقتها قد أصدر قراراً بإحالته إلى مجلس التأديب، في سابقة في تاريخ قضاء مصر.

وتتمثل هذه السابقة في إحالة رئيس بالنيابة الإدارية إلى مجلس التأديب، لاتهامه باستدعاء متهم للتحقيق معه في قضية تتضمن مخالفات وجرائم مالية بموجب كتاب رسمي مسجل مصحوب بعلم الوصول.

وجاء بتقرير اتهام رئيس النيابة الإدارية في هذه الواقعة نصاً: "خاطب حسين الجندي سكرتير عام محافظة الغربية بإرسال خطابي استدعاء له مسجلين بعلم الوصول موقعين منه بطلب حضوره لسماع أقواله في القضية رقم 1123 لسنة 2021 بالمخالفة للتعليمات".

وتضمن قرار إحالة رئيس النيابة الإدارية لمجلس التأديب أيضاً اتهامين آخرين، وهما أنه "ضمن أسبابه بمذكرة التصرف في القضية رقم 750 لسنة 2021 نيابة السنطة والمؤرخة في 17 يناير/ كانون الثاني 2022، مناقشة مدى صحة قبول التظلم المقدم من المواطن طلعت سمير شلبي إلى المكتب الفني بشأن توصية النيابة في تلك القضية واتهامه لجنة التظلمات بمخالفة التعليمات، وذلك دون مقتضى أو مسوغ قانوني"، وحصل فيه على البراءة.

والاتهام الآخر هو أنه "ضمن مذكرة معلوماته للرد على الفحص رقم 1231 لسنة 2021 المورخ في 5 يونيو/ حزيران 2022 الواردة لإدارة التفتيش بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2022 عبارات مشينة غير لائقة تمس أعضاء لجنة التظلمات ومدير المكتب الفني بطنطا، وتنطوي على اتهامات مهينة وخروج على تقاليد الوظيفة القضائية، ووصم عضوي لجنة التظلمات بعدم الأمانة في العرض، واتهامه المستشار مدير المكتب الفني بطنطا بعدم الاستيثاق من تحقيقات النيابة، وقوله بإصرار عضو لجنة التظلمات الفاحص على اجتزاء إحدى القضايا التي عرضت على المكتب الفني وتقديمها في صورة مخالفة لحقيقتها رغبة في التنكيل به وقلب الموضوع من خلاف في الرأي إلى خلاف شخصي"، وحصل فيه على البراءة.

بالتزامن مع أول أيام شهر رمضان.. مصر تكثف أعمال الإسقاط الجوي لأطنان من المساعدات على شمال قطاع غزة.

(سياسية . الأهرام)

بتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وبالتزامن مع أول أيام شهر رمضان المبارك كثفت القوات الجوية المصرية بالتعاون مع نظيرتها من دولة الإمارات العربية المتحدة من طلعاتها من مطار العريش لتنفيذ أعمال الإسقاط الجوي لأطنان من المساعدات الغذائية والطبية على شمال قطاع غزة.

فيما تواصل عناصر القوات الجوية المصرية المشاركة في التحالف الدولي بالمملكة الأردنية الهاشمية تنفيذ طلعات يومية بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لإسقاط كميات من المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة بشمال القطاع للتخفيف من معاناة الأشقاء الفلسطينيين فى ظل الظروف الحالية.